

كتاب شرح على الترمذي

ابن زجب الحنبل

١٩٥٧

Copyright © King Saud University



شرح علل الترمذی، تألیف ابن رجبہ عبدالرحمن بن أحمد  
- ٥٧٩٥. بخط حسن زیدان طلبہ فی القرن الرابع  
عشر الهجری تقدیراً.

١٤ ص ٢٥ س ٢١ × ٣٠ سم

نسخة جيدة، خطها رقعة حديث، ناقصة.

الاعلام ٤ : ٦٧، شذرات الذهب ٦ : ٣٢٩

١- مصطلح الحديث ١- المؤلف ب - الناسخ

ج - تاريخ الفقه



من كتاب شرح علل الترمذی

لـ د. ب. رجب الحنبلي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	شرح علل الترمذی
اسم المؤلف	د. ب. رجب الحنبلي
تاريخ النسخ	
عدد الأوراق	٢٢٥
ملاحظات	مكتبة
القياس	٢١٢، ١

١٠٣



منه كتاب شرح علل الترمذي لآبيه رجب الحنبلي المخطوط المحفوظ  
(بدار الكتب المصرية رقم ٤٩ مصطلح الحديث) منه صفحة ٦٤ ب ط ١٠

واما الحديث الحسن فقد بينه الترمذي مراده بالحسن وهو ما كان  
منه الاسناد. وفرجه الاسناد بأنه لا يكون في اسناده مترم  
بالكذب ولا يكون سائدا ويروي منه غير وجه نحوه. فكل حديث  
كانه فهو عنده حديث حسن. وقد تقدم انه الرواة منهم من يترم  
بالكذب ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط. ومنهم الثقة  
الذي يقل غلظه. ومنهم الثقة الذي يكثر غلظه. فعلى ما ذكره  
الترمذي كل ما كان في اسناده مترم فليس بحسن وما عداه فهو  
حسن بشرط انه لا يكون سائدا. والظاهر انه اراد بالسائدا  
قوله السافعي وهو انه يروي الثقات عنه النبي صلى الله عليه وسلم  
خلافه، وبشرط انه يروي نحوه من غير وجه. يعني انه يروي معنى  
ذلك الحديث من وجه آخر عنه النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك  
الاسناد. فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل ومنه كثر  
غلظه ومنه يغلب على حديثه الوهم اذا لم يكن احد منهم مترما كله  
حسن بشرط انه لا يكون سائدا مخالفا للاحاديث الصحيحة وبشرط  
انه يكون معناه قد روي منه وجه مستعدة فانه كان مع ذلك  
من رواية الثقات العدل الحفاظ فالحديث حينئذ حسن صحيح وانه  
كان مع ذلك كونه رواية غيرهم من اهل الصدوق الذين في حديثهم  
وهم وغلط إما كثيرا أو غالب عليهم فهو حسن ولو لم يرد لفظه الا من  
ذلك الوجه لأنه المعتبر انه يروي معناه من غير وجه ولا نفس  
لفظه. وعلى هذا فلا يشك كل قوله حديث حسن غريب، ولا قوله  
صحيح حسن غريب لا يعرفه الا من هذا الوجه لانه مراده انه لهذا  
اللفظ لا يعرف الا من هذا الوجه لكنه لمعناه شواهد من غير هذا  
الوجه وانه كانت شواهد بغير لفظه. ولهذا لما في حديث الاعمال



باليات فانه شوا هذه كثيرة جدا في السنة كما يدل على انه المقاصد  
والنيات هي المؤثرة في الاعمال وانه الجزاء يقع على العمل بحسب  
ما توي به، وانه لم يكنه لفظ حديث عمر مرويا منه غير حديثه منه وجه  
يصح وبمعنى لهذا الذي ذكرناه فسرابه الصلاح كلام الترمذي في  
معنى الحسنة غير انه زاد انه لا يكون منه رواية مفضل كثيرا لخطا وهذا  
يدل عليه كلام الترمذي لانه انما اعتبر انه لا يكون راويه متزا  
فقط. لكنه قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا انه من كاره مفضل  
كثير الخطا لا يحتج بحديثه ولا يستغل بالرواية عنه عند الاكثريه.

٦٥ ب

وقول الترمذي رحمه الله يروى منه غير وجه نحو ذلك. ولم يقل  
عنه النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل انه يكون مراده عنه النبي صلى  
الله عليه وسلم ويحتمل انه يحتمل كلامه على ظاهره وهو انه يكون  
معناه يروى منه غير وجه ولو موقوفا ليستدل بذلك على ان هذا  
المرفوع له اصل يعتضد به. ولهذا لما قال الشافعي في الحديث المرسل  
انه اذا اعتضده قول صحابي او عمل عامة اهل الفتوى به كان صحيحا  
وعلى هذا التفسير الذي ذكرناه لكلام الترمذي انما يكون الحديث  
صحيحا هنا اذا صح اسناده برواية الثقات العدول ولم يكنه اذا  
وروى نحوه منه غير وجه. واما الصحيح المجرد فلا يشترط فيه انه يروى  
بجمله غير وجه، لكنه لا بد ايضا انه لا يكون شاذا وهو ما روت  
الثقات بخلافه على ما يقول الشافعي والترمذي فيكونه حينئذ  
الصحيح الحسنة اقوى منه الصحيح المجرد.

ط  
نحوه



وقد يقال انه الترمذي انما يريد بالحسنة ما فسر به ههنا اذا ذكر  
الحسنة مجردا عنه الصحة، فاما الحسنة المقترنة بالصحة فلا يحتاج  
الى انه يروى نحوه منه غير وجه لانه صحة تفني عنه اعتقاده بشواهد  
أخر والله أعلم.  
وقد اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسنة والصحيح لانه

ط  
اعتضاده



الحسن دونه الصحيح فكيف يجمع الحسن والصحة. وكذلك جمعه به  
الحسن والغريب <sup>سواء</sup> اما لم يرد الا منه وجه واحد. فمنهم من قال مراده  
انه الحديث منه ثقة رجاله وارتقى منه الحسن الى درجة الصحة  
لا به رواة في نهاية مراتب الثقة فحديثهم منه وصحيح لجمعهم  
به صفات منه بحسن حديثه وصفات منه بصحة حديثه. وعلى هذا  
فكل صحيح منه ولا عكس. ولهذا لا يكاد يفرد الصحة عنه الحسن  
الا نادرا. وعلى هذا التفسير فالحسن ما تقاصر عنه درجة ~~الصحة~~  
الصحيح لكونه رجاله لم يبلغوا منه الصدوق والحفظ درجة رواية  
الصحيح ولهم الطبقة الثانية من الثقات الذين ذكرهم مسلم في  
مقدمة كتابه وقيل انه خرج حديثهم في المتابعات ولهذا الحسن  
لهو اراده ابوداود بقوله خرجت في كتابي الصحيح وما يشبهه وما  
يقاربه. وذكر ابنه الصلاح انه تفسير الحسن بهذا هو قول الخطابي  
وليس هو قول الترمذي وذكر ابنه الحسن نوعا من اهلها ما ذكره  
الترمذي وهو انه يكون رواه غير متهم ولا مفضل كثير الخطأ ولا  
صاحب فتوى ويكون منه الحديث قد اعتضد بشا هذا اخره فيخرج  
بذلك عنه انه يكون شاذا ومنكرا. والثاني وهو قول الخطابي انه  
يكون رواة من المشهورين بالصدق والامانة غير أنهم لم يبلغوا  
درجة رجال الصحيح لتقصيرهم عن الاتقان والحفظ ولا يكون  
الحديث شاذا ولا منكرا ولا مغللا. وذكر ابن الترمذي اذا جمع  
به الحسن والصحة فمراده انه روي باسناديه اهلها منه والاخر  
صحيح. ولهذا فيه نظر لانه يقول كثيرا منه صحيح غريب لا يعرف  
الا به هذا الوجه. وقد اجاب عنه ذلك بعضه اكابر المتأخرين بانه  
قد يكون اصل الحديث غريبا ثم تعدد طرقه عنه بعض رواة اما التابعي  
او من بعده فانه كانت تلك الطرق كلها صحيحة وهو صحيح غريب اذا  
الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه وليس فيل متهم وليس شاذا

٦٦

ظ  
الذي

ص ٦٦



فاذا قال مع ذلك انه غريب لا يعرف الا انه ذلك الوجه حمل على أحد  
شيئيه اما انه طرقة قد تعددت الى أحد روايتي الاصلية فيكون  
اصله غريبا ثم صار حسنا واما انه يكون اسفاده غريب بحيث لا يعرف  
بذلك الاسناد الا انه لهذا الوجه ومثله حسنا بحيث روي منه وجهين  
وأكثرها يقول وفي الباب عنه فدلوه وفدونه فيكون له غناه سواء  
تبييه انه مثله حسنه وانه كان اسفاده غريبا وفي بعضه هذا نظر  
ولهو بعيد منه مراد الترمذي له تأمل كلامه.

ب ٦٦

لا يرد بهما في هذا  
الدين بهما في هذا  
الباعث الحقيق

ومنه المتأخرية منه قال انه الحسنة الصحيح عند الترمذي وروى الصحيح  
المفرد فاذا قال صحيح فقد جزم بصحة واذا قال حسنة صحيح فمراده  
انه جمع طرفا من الصحة وطرفا من الحسنة وليس بصحيح محض بل حسنة  
مشرب بصحة كما يقال في المنزلة انه هلوها منه باعتبار انه فيه جلاوة  
وهو ضنة. ولهذا بعيد جدا فانه الترمذي يجمع بين الصحة والحسنة في  
غالب الاحاديث الصحيحة المتفق على صحتها والتي أسانيد لها في أعلى  
درجة الصحة كماله عنه نافع عنه ابن عمه والزهرى عنه سالم عنه ابنه  
ولا يكاد الترمذي يفرص الصحة الا نادرا وليس ما اورد فيه الصحة  
باقوى مما يجمع فيه بين الصحة والحسنة.

ومنه المتأخرية ايضا منه قال مراد الترمذي بالحسنة انه كلام  
من الاوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسنة وهي سلامة الاسناد  
من المتهم وسلامته من الشذوذ وتعدد طرقه ولو كانت والهيته موجب  
لحسنة الحديث عنده. ولهذا بعيد جدا وكلام الترمذي انما يدل على انه  
لا يكون حسنا حتى يجمع فيه الاوصاف الثلاثة وتسمية الحديث  
الوالهي الذي تعددت طرقه حسنا لا علمه وقع في كلام الترمذي

في شيء من احاديث كتابه.

واعلم انه الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن  
وهو ما نزل عنه درجة الصحيح وكان فيه بعضه ضعف والحديث الغريب



نظ  
عن

كما سيأتي. والفرائب التي خرجت فيل بعضه منها كبر ولا سيما في  
كتاب الفضائل ولكنه يبيِّن ذلك غالبا ولا يسكت عنه ولا اعلمه  
خرج عنه متهم بالزند مقفوع على استلامه حديثا باسناد منفرد  
الا انه يخرج حديثا مرويا به او مختلفا في اسناده وفي بعضه  
طرقه متهم وعلى هذا الوجه خرج محمد بن سعيد المصنوع ومحمد  
ابن السائب التلي.

نعم قد يخرج عنه شيء الحفظ وعنده غلب على حديثه الوهم  
ويبيِّن ذلك غالبا ولا يسكت عنه وقد شاركه ابوداود في التخرج  
عنه كثير من هذه الطبقة مع السكون على حديثهم كما سحوه به الى ضرورة  
وغیره. وقد قال ابوداود في رسالته الى اهل مكة في كتاب السنة  
الذي صنفه متروك الحديث شيء. واذا كان فيه حديث منكر  
بينت انه منكر ومزاده انه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما  
ظهر له او لمتروك مقفوع على تركه فانه قد خرج له قد قيل انه متروك  
ومنه قد قيل انه متهم بالزند. وقد كان أحمد بن حنبل المصنف وغيره  
لا يتركونه الا حديث منه اجمع على ترك حديثه. وحكي من قبله عن النسائي  
قال ترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ومعه يهيم قليلا ومعه يهيم  
كثيرا او منه يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلا ويبيِّن ذلك  
ولا يسكت عنه وقد خرج حديث عبد الله المزني ولم يجمع على ترك  
حديثه بل قد قواه قوم وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابنه المسيب  
وقد ذكرنا ذلك. وقد حكى الترمذي في العلل عن البخاري انه قال  
في حديثه في تكبيرة صلاة الصلوة هو اصح حديث في هذا الباب  
قال وانا اذهب اليه وابوداود قريب منه الترمذي في هذا. بل  
هو اسناد انتقاد الرجال منه. واما النسائي فشرطه اسد منه ذلك  
ولا يكاد يخرج له يغلب عليه الوهم ولا له فحسه غلطوه وكثر  
واما مسلم فلا يخرج الا حديث الثقة الضابط ومعه في حفظه



بعضه شيء وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التحريج عنه ولا يخرج عنه  
الامم يقال انه سماوهم فيه . واما البخاري فشرطه استدسه ذلك وهو  
انه لا يخرج الا للثقة الضابط ولم يذروهم وانه كان قد اعترضه  
عليه في بعضه من خرج عنه وتذكر لذلك مثالا وهو انه اصحاب الزهري  
ضمن طبقات الطبقة الاولى جمعت الحفظ والاتقان وطول الصحبة  
للزهري والعلم بحديثه والضبط له كمالك وابنه عيينة وعبيد الله  
ابن عمر ومعمرو بن يونس ومحقيل وشعيب وغيرهم وهؤلاء متفقون  
على تحريج حديثهم عن الزهري .

(الطبقة الثانية) اهل حفظ واتقان لكنه لم تطل صحبتهم للزهري  
وانما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه وهم في اتقانهم دور  
الاولى كالاوزاعي والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والنعمان  
ابن راشد ونحوهم وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري .  
(الطبقة الثالثة) لازمو الزهري وصحبوه وروا عنه ولكنه  
تكلم في حفظهم كصفاه بن حميد ومحمد بن اسحق وصالح بن ابي الاغابر  
وزمعة بن صالح ونحوهم وهؤلاء يخرج لهم ابو داود والترمذي  
والنسائي وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة .

(الطبقة الرابعة) قوم روا عنه الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة  
ومع ذلك تكلم فيهم مثل اسحق بن عمار بن يحيى الطائي ومعاوية بن يحيى الصديقي  
واسحق بن ابي فروة وابراهيم بن يزيد المكي والمثنى بن الصباح ونحوهم  
وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم .

(الطبقة الخامسة) قوم من المتروكين والجهول كالحكم الأبلبي  
وعبد القدوس بن حبيب ومحمد بن سعيد المصلوب وجرالسقاء  
ونحوهم فلم يخرج لهم الترمذي ولا ابو داود ولا النسائي ويخرج  
ابن ماجه لبعضهم ومنه لنا تزلت درجة كتابه عنه بقية الكتب  
ولم يعد من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين .

منهم  
منهم

اصحاب

اصحاب نافع قسمهم امة المديني تسع طبقات :  
(الطبقة الاولى) ابوب وعبيد الله بن عمرو ومالك وعمر بن نافع قال  
فهؤلاء اثبت اصحابه وأثبتهم عندي ابوب .  
قال وسكنت يحيى يقول ليس ابيه جريح بدوهم فيما سمع منه نافع  
(الطبقة الثانية) عبد الله بن عون ويحيى الانصاري وابنه جريح  
(الطبقة الثالثة) ابوب بن موسى واسماعيل بن امية وسليمان بن  
موسى وسعد بن ابراهيم .

(الطبقة الرابعة) موسى بن عتبة ومحمد بن اسحق وداود بن الحصين  
(الطبقة الخامسة) محمد بن عجلون والضحاح بن عثمان واسامة  
ابن زيد الليثي ومالك بن مغول .

(الطبقة السادسة) ليث بن سعد واسماعيل بن ابراهيم بن عتبة  
وسليمان بن مسعود وابنه عجاج المصري .

(الطبقة السابعة) عبد الرحمن السراج وسعيد بن عبد الله بن حرب  
وسلمة بن علقمة وعلي بن الحكم والوليد بن أبي هشام .

(الطبقة الثامنة) ابوبكر بن نافع وخليفة بن عثمان ويونس  
ابن يزيد وجويرية بن أسماء وعبد العزيز بن أبي رواد ومحمد بن  
ثابت العبدوي وأبو علقمة الفروي وعطاف بن خالد وعبد الله  
ابن عمر وحجاج بن ارطاة واشعث بن سوار وثور بن يزيد .

(الطبقة التاسعة) لا يكتب عنهم عبد الله بن نافع وابو امية بن علي  
وعثمان بن البرقي وعمر بن قيس سندل (انتهى)

وقد خولف في بعضه لهذا الترتيب فحمد ذلك تقديم سليمان

ابن موسى على موسى بن عتبة . والليث والضحاح بن عثمان

ومالك بن مغول وجويرية ويونس وحديث جويرية والليث

ابن سعد بن نافع مخرج في الصحيحين وسليمان بن موسى قد تكلم

فيه غير واحد ولم يخرج جاله شيئا .



وقد قسم النسائي اصحابه تسع طبقات ايضا. وخالف ابنه المديني في بعضه ما ذكره ووافقه في بعضه فوافقه في ذكر الطبقة الاولى وزاد في الطبقة الثانية صالح بن كيسان وزاد في الثالثة موسى بن عبيدة وكثير بن فرق واسقط من سنده ابراهيم بن سليمان بن موسى وذكر الطبقة الرابعة الليث بن سعد وجويرية بن أسماء واسحق بن ابراهيم بن عتبة ويونس بن يزيد لم يذكر غيرهم وزاد في الخامسة ابنه ابي ذؤيب وعظيمة بن ابي سفيان وابنه عبيد بن اسحق وذكر الطبقة السادسة سلمة بن موسى وبردة بن وهشام بن الفارز وابنه ابي رواد وزاد في السابعة عبيد الله بن ابيه الازخري واسقط من سنده سعيد بن علي بن الحكيم. وقال الطبقة الثامنة محمد بن محمد بن زيد واسامة بن زيد وابنه اسحق وصخر بن جويرية وهشام بن يحيى وهشام بن سعد. قال والثامنة الضعفاء عبد الكريم بن ابوامية وليث بن ابي سليم وحجاج بن ارطاة واشعث بن سوار وعبد الله بن عمر. وذكر طبقة عاشرة وقال لهم المقول حديثهم اسحق بن ابي خزيمة وعبد الله بن نايف وعمر بن قيس ونجاشي ابو معشر وعثمان بن البري وابوامية بن يعلى ومحمد بن عبد الرحمن بن المجبر وعبد العزيز بن عبد الله.

(اصحاب الاعمسة) قال النسائي لهم سبع طبقات:

- (الاولى) يحيى القطان والثوري وشعبة.
- (الثانية) زائدة وابنه ابي زائدة وحفص بن غياث.
- (الثالثة) ابو معاوية وجريه بن عبد الحميد وابو عوانة.
- (الرابعة) قتيبة بن عبد العزيز ومفضل بن مهمل وداود الطائي ومفضل بن عياض وابنه المبارك.
- (الخامسة) ابن ادریس وعيسى بن يونس ووكيع بن جهم والرواسي وعبد الله بن داود والفضل بن موسى وزهير بن معاوية.

السادسة

السادسة ابوامية وابنه عمير وعبد الواحد بن زياد. السابعة عبيدة بن حميد وعبد بن سليمان.

(واما الحديث الغريب) فهو ضد المشهور وقد كانه السلف يمدحونه المشهور منه الحديث ويذمونه الغريب منه في الجملة. ومنه قول ابن المبارك العلم هو الذي يحيلك من ههنا ومنه ههنا يعني المشهور خرج البیهقي منه طريق الترمذي عنه احمد بن عبد الله بن وهب عنه. وخرج ايضا منه طريق الزهري عنه علي بن حمزة قال ليس منه العلم ما لا يعرف انما العلم ما عرف وتواطأت عليه الامة وباسناده عنه مالك قال شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس. وروى محمد بن جابر عنه الاعمسة بن ابراهيم قال كانوا يكرهونه غريب الحديث وغريب الكلام. وعنه ابي يوسف قال من طلب غرائب الحديث كذب. وقال ابو نعيم كانه عندنا جل يصلي كل يوم خمسمائة ركعة سقط حديثه في الغرائب. وقال عمر بن خالد سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى بن يونس ينبغي للرجل ان يتوفى رواية غريب الحديث فانني اعرف رجلا كانه يصلي في اليوم مائتي ركعة ما افاده عند الناس الا رواية غريب الحديث وذكر مسلم في مقدمة كتابه منه طريق حماد بن زيد انه ايوب قال لرجل لزممت عمرا قال نعم انه يحسن باسناد غرائب قال يقول له نظر اولي في ايوب انما يقرأ ويفرغ من تلك الغرائب. وقال رجل فخاله به الحديث في حديث حديث الاشعث لعلي احمد فيه شيئا غريبا فقال لو كانه فيه شيء غريب لمحوته. ونقل علي بن عثمان الثقفي عنه احمد قال شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها. وقال المروزي سمعت احمد يقول تركوا الحديث واقبلوا على الغرائب ما اقل الفقه فيهم. ونقل محمد بن سرحل عن عمر بن احمد قال

ظ

نظر اولي



اذا سمعت اصحاب الحديث يقولون لهذا الحديث غريب او فائدة فاعلم  
 انه خطأ او دخل حديث في حديث او خطأ منه الحديث او ليس له اسناد  
 وانه كان قد روى بشعبة وسفيان واما اذا سمعتم يقولون لاشي  
 فاعلم انه حديث صحيح. وقال احمد بن يحيى سمعت احمد بن حنبل  
 يقول لا تلتحموا هذه الاحاديث الغرائب فانها منكورة وعامة  
 عند الضعفاء. قال ابو بكر الخطيب اكثر طالبي الحديث في هذا الزمان  
 يغلب عليهم كتب الغرائب دونه المشهور وسماع المنكر دونه المعروف  
 والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ منه رواية المبروحيه والضعفاء  
 حتى لقد صار الصحيح عند اكثرهم محتجبا والثابت مصدوقا عنه  
 مطرعا وذلك لعدم معرفتهم باحوال الرواة ومحلهم وفقاههم  
 علمهم بالتمييز وزهدهم في نقله ولهذا اختلف ما كان عليه الائمة ٦٩  
 من الحديث والاعلام من اسلافنا الماضيه. وهذا الذي ذكره الخطيب  
 هو ووجد كثيرا من كتب الحديث لا يعتني بالاصول الصحاح  
 كالكتب الستة ونحوها ويعتني بالاجزاء الغريبة ويحمل سند البزار  
 ومعاجم الطبراني او افراد الدارقطني وهي مجمع الغرائب والمنكورات  
 ومن جملة الغرائب المنكرة الاحاديث الشاذة المطرحة وهي نوعان  
 ما هو شاذ الاسناد وسند كثر الترمذي فيها بعد امثله وما هو شاذ بعض  
 المتن كالاحاديث التي صحت الاسانيد بخلافها واجتمعت ائمة  
 العلماء على القول بغيرها ولهذا لما قاله احمد في حديث اسماء بنت  
 عميس لشيئنا ثم اصنعى ما بدالك انه من الشاذ المطرح مع  
 انه قد قال منذ وسمه العلماء انه المتوفى غلط لا احاد عليا بالقطعة  
 كما سبوه ذكره في موضعه وكذلك حديث طاوس عنه ابن عباس في  
 الطلوع الثلث قد تقدم في كتاب الطلوع كلام احمد وغيره  
 من الائمة فيه وانه شاذ مطرح. قال ابراهيم بن ابي عبيدة من حمل  
 شاذ العلم حمل شركا كثيرا. وقال معاوية بن قرة اياك والشاذ

وكذا الاصل  
 انما نسخة  
 ولله  
 امكلى

من العلم

من العلم. وقال شعبة لا يحيلك الحديث الشاذ الا من الرجل الشاذ  
 قال صالح بن محمد الحافظ الشاذ الحديث المنكر الذي لا يعرف.  
 وقد تقدم قول ابن مهيدي لا يكونه اما ما في العلم من حديث بالشاذ  
 من العلم وقد اعترضه على الترمذي بانه في غالب الابواب يبدأ  
 بالاحاديث الغريبة الاسناد غالبا وليس ذلك بعيب فانه رحمه الله  
 يبيح ما في العلم من العلل ثم يبيح الصحيح في الاسناد. وكان قصده  
 رحمه الله ذكر العلل ولهذا تجد الناس اذا استوعب طرق الحديث  
 بدأ بما هو غلط ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له.  
 واما ابو داود رحمه الله فكانت عنايته بالمتون اكثر ولهذا يذكر  
 الطرق واختلف الفاضل والزيادات المذكورة في بعض طرقه  
 بعضه فكانت عنايته بفقه الحديث اكثر من عنايته بالاسانيد  
 فلما بدأ بالصحيح من الاسانيد وربما لم يذكر الاسناد المعلق  
 بالقطعة. ولهذا قال في رسالته الى الهل مكة سألتم ان اذكر لكم  
 الاحاديث التي في كتاب السنة الهي اصح ما عرفت في الباب  
 فاعلموا انه كذلك الا انه يكون قد روى منه وجهه صحيحه واحدهما  
 اقوى اسنادا والاخر صاحبه اقدم في الحفظ فرمما كتبت ذلك  
 ولا اري في كتابي من هذا عشرة احاديث ولم اكتب في الباب الا  
 حديثا او حديثين وانه كان في الباب احاديث صحاح فانه يكثر  
 واذا اعدت الحديث في الباب من وجهيه او ثلاثة فانما هو من  
 زيادة كلام فيه وربما فيه كلمة زائدة على الاحاديث وربما اختصرت  
 الحديث الطويل لاني لو كتبت بطوله لم يعلم بعضه من سمعه ولا  
 يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك الى ان قال وما كان  
 في كتابي من حديث فيه وهم شديد فقد بينفته. ومنه ما لم يصح سندا  
 وما لم اذكر فيه شيئا فهو صالح وبعض اصح من بعضه الى ان قال  
 والاحاديث التي وضعت في كتاب السنة اكثرها مستألهة وهو





عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أنه تميزها لا يقدر عليه كل الناس  
والفخر على انما هو فانه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية  
مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم ولم يحتج بحديث وجبت  
منه بطعته فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به اذا كان الحديث غريباً  
متأزلاً. فاما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر ان يرد  
عليه احد.

وقال ابراهيم النخعي كانوا يكرهون الغريب من الحديث.  
وقال يزيد بن ابى حبيب اذا سمعت الحديث فانشده كما تشد الفضالة  
فانه عرف والا فدهه. وكرر بقية الرسالة.

وخرج البيهقي قال لولا مالك به انس والليث به سعد <sup>طلعت</sup>  
كنت اظنه انه كل ما جاء عنه النبي صلى الله عليه وسلم به.  
قال ابنه ابى خيثمة ثنا ابنه الاصمعي في ثنا عيسى بن يونس عن الاعشى  
عنه ابراهيم قال اني لاسمع الحديث فأخذ منه ما يؤخذ منه وأدع  
سأره.

ثم لنترجع الى ما ذكره الترمذي رحمه الله فنقول ذكر الترمذي  
انه الغريب عند أهل الحديث يطولون بمعادله (أحد لها) انه يكون الحديث  
لا يروى الا من وجه واحد ثم مثل بمثاليه ولهما في الحقيقة نوعان  
أحدهما انه يكون ذلك الاسناد لا يروى به الا ذلك الحديث ايضا  
ولهذا مثل حديث حماد بن سلمة عن ابى العشاء الدارمي عن ابنه  
عنه النبي صلى الله عليه وسلم في الأمانة فهذا حديث غريب لا  
يعرف الا من حديث حماد بن سلمة عن ابى العشاء ثم اشتهر عنه  
حماد ورواه عنه خلوه فهو في أصل اسناده غريب ثم صار مشهوراً  
عنه حماد.

قال الترمذي ولا يعرف لأبي العشاء عنه ابنه غير هذا الحديث  
وقد خرج الترمذي في كتاب الصيد والذبائح لهذا الحديث وقال

غريب

غريب لا يعرفه الا من حديث حماد بن سلمة ولا يعرف لأبي العشاء  
عنه ابنه غيره. ولم يقل انه من حديث حماد بن سلمة فانه شرطه في الحديث  
انه يروى نحوه من غيره وجه. ولهذا ليس كذلك فانه لم يروى في الزكاة  
في غير الخلوة واللبية الا في حال الضرورة.

وهل في ايضا في كتاب العلق عن البخاري انه قال لا يعرف لأبي العشاء  
شيئاً غير هذا. وقد ذكرنا هناك انه بعضهم ذكر حماد بن سلمة عن ابى العشاء  
عنه ابنه نحو عشرة احاديث لكنه كل اسانيد لها الى حماد ضعيفة لا يكاد  
يصح من شيء عنه. وهذه احمد حديث ابى العشاء في الزكاة ايضا  
(النوع الثاني) انه يكون الاسناد مشهوراً يروى به احاديث  
كثيرة لكنه لهذا المتهم يصح روايته الا بهذا الاسناد ومثله الترمذي  
بحديث عبد الله بن دينار عن ابنه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
النهي عن بيع الولاد ولهبة فانه لا يصح عنه النبي صلى الله عليه  
وسلم الا من وجه واحد ومنه رواه من غيره فقد وهم وغلط وقد  
خرجه الترمذي في كتاب البيوع وسبغ الكلام عليه هناك مستوفى  
وهو معدود من غرائب الصحيح فانه الشيخية خرجاه ومع هذا فتكلم  
فيه الامام احمد وقال لم يتابع عبد الله بن دينار عليه وآسار الى  
انه الصحيح ما روى عنه نافع عن ابنه عمر انه النبي صلى الله عليه وسلم  
قال الولاد لمسه الحق لم يذكر النبي عنه بيع الولاد ولهبة.

قلبت وروى نافع عن ابنه عمر من قوله النبي عنه بيع الولاد  
وعنه لهبة مرفوع. ولهذا مما يغلل به حديث عبد الله بن دينار  
والله اعلم.

ومن غرائب الصحيح ايضا حديث عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
داثما الاعمال بالنيات الحديث. وقد خرجه الترمذي في الجهاد  
وسبغ الكلام عليه هناك مستوفى فانه لا يصح الا من حديث  
يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر





ومرنا ايضا حديث انس دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة وعلى رأسه المغفر. فانه لا يصح الا انه حديث مالك عنه ابيه شطاب عنه انس وقد سبق ذكره في الجرد ايضا وامثلة كثيرة.

قال ابو عيسى وروى حديث استغفر بزيادة تكونه في الحديث وانما يصح اذا كانت الزيادة منه يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عنه انس عنه نافع عنه ابيه عمر قال فرصه رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر منه رمضان على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين صاعا منه تمر او صاعا من شعير فزاد مالك في هذا الحديث من المسلمين وروى ابو حنيفة السخيتاني وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الائمة لهذا الحديث عنه نافع عنه ابيه عمر ولم يذكر فيه من المسلمين.

وقد روى بعضهم عنه نافع مثل رواية مالك منه لا يعتمد على حفظه وقد اخذ غير واحد من الائمة بحديث مالك واحتجوا به منهم الشافعي واحمد قالوا اذا كان للرجل عبيد غير مسلم لم يؤد زكاة الفطر عنهم واحتجوا بحديث مالك. فاذا زاد حافظ منه يعتمد على حفظه قبل ذلك عنه لهذا ايضا نوع من القريب وهو انه يكون الحديث في نفسه مشهورا لكنه يزيد بعض الرواة في مسنه زيادة يستغفر <sup>حفظه</sup> وقد ذكر الترمذي انه الزيادة كما ثبت منها في بعض النسخ على الخ

انتهى نقل المطلوب من كتاب شرح علل الترمذي لامة رجب الحنبلي عن النسخة الخطية المنوعة عن في صدر هذا المتقول ونقله صدر زيادة طلبة الشافعي بدار الكتب المصرية بالقاهرة والحمد لله العالم

